

اقتصاد

أخبار

ارتفاع صادرات النفط الخام السعودي

أعلنت مبادرة البيانات المشتركة (جودي) الخميس أن صادرات النفط الخام السعودية ارتفعت في يوليو/ تموز لأعلى مستوياتها منذ يناير/ كانون الثاني. وزادت صادرات المملكة من النفط الخام إلى 6,327 ملايين برميل يوميا



في يوليو، ارتفاعا من 5,965 ملايين برميل يوميا في يونيو/ حزيران. وبلغ إجمالي الصادرات بما في ذلك المنتجات النفطية 6,65 ملايين برميل يوميا. وبدأت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها، المجموعة المعروفة باسم أوبك+، في يوليو تقليص تخفيضات قياسية للإنتاج، بينما تخفض السعودية تدريجيا من تخفيضات طوعية للإمدادات.

نقل الغاز الأذربيجاني إلى أوروبا

أعلنت إدارة مشروع خط أنابيب الغاز العابري للبحر الأذربيجاني «تاب»، أنها نقلت 5 مليارات متر مكعب من الغاز الأذربيجاني، إلى أوروبا، وذلك منذ دخوله الخدمة أواخر العام الماضي. وأشارت الإدارة، في بيان لها، إلى أن طاقة مشروع «تاب» لنقل الغاز الأذربيجاني إلى أوروبا عبر تركيا، تصل إلى 10 مليارات متر مكعب سنويا.

«بريكست» يضرب «ماركس آند سبنسر»

أعلنت سلسلة متاجر ماركس آند سبنسر البريطانية الخميس إغلاق 11 متجرًا في فرنسا «في الأشهر المقبلة»، أي أكثر من نصف مواقعها العشرين في البلاد بسبب مشاكل الإمداد المرتبطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وأعلنت المجموعة في بيان «باتت إجراءات التصدير الطويلة والمعقدة المعمول بها الآن بعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي تحد بشدة من توريد المنتجات الطازجة والمبردة من هذا البلد إلى أوروبا وتستمر في التأثير على توفر السلع لربائنا» في فرنسا.

استبدال أسعار الفائدة المصارف الإماراتية

بحث مصرف الإمارات المركزي سبلا لاستبدال سعر الفائدة المحلي بين البنوك، بينما يحاول المحقق بالجهات التنظيمية العالمية التي ستوقف العمل بمثل هذه المعايير بعد محاولات بنوك التلاعب بها، بحسب ما نقلته «رويترز» عن ثلاثة مصادر الخميس. المصادر أوضحت أن الإمارات تبحث في بدائل محتملة لسعر الفائدة المعروض بين البنوك، والذي يستخدم لتسعير الأدوات المالية في أكبر مركز مالي في الخليج، وقد بدأت مشاورات مع البنوك التجارية في الأسابيع الماضية.

شتاء قاس ينتظر السوريين

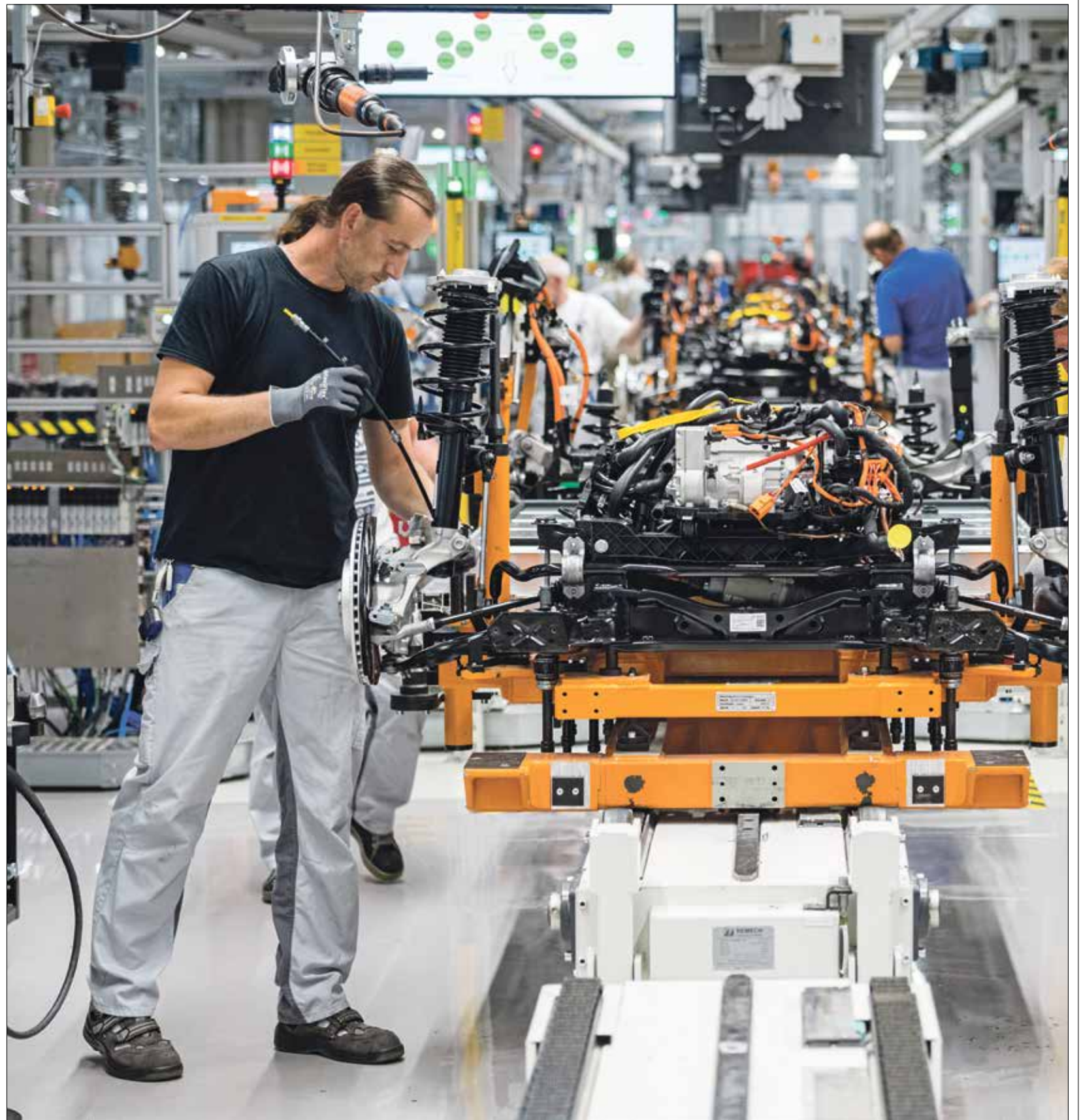
عدنان عبد الرزاق



تزداد معاناة اللاجئين السوريين مع قرب فصل الشتاء، ويصف الناشط الإغاثي من مخيم «روحين» بمحافظة إدلب محمود عبد الرحمن، المشهد العام في سورية بـ«المأسوي»، إذ «تراجع حجم المساعدات الإغاثية الدولية للاجئين ونوعيتها، وكثرت المنظمات وازداد معها الفساد»، ما يندرج بكارثة إنسانية خلال الشتاء المقبل. يقول عبد الرحمن لـ«العربي الجديد» إن اللاجئين في المخيمات يتلقون شهريا سلة غذائية وزنها نحو 50 كيلوغراما من الأرز، والسكر، والحمص، والعدس، والمعكرونة، وأحيانا سلة نظافة لا يزيد سعرها عن 50 ليرة تركية (نحو 6 دولارات)، وقلة من اللاجئين بالمخيمات، تصل إليهم مساعدات

مناطق سيطرة نظام بشار الأسد، إذ لا تصل إليهم المساعدات الاممية رغم ارتفاع الاسعار وزيادة تكاليف معيشة الأسرة السورية عن 1,2 مليون ليرة شهريا، في حين لا يتجاوز الراتب الشهري 72 ألف ليرة سورية. وتشير مصادر متطابقة لـ«العربي الجديد» إلى أن عددا كبيرا من المساعدات، وخاصة المالية، المخصصة لمناطق سيطرة النظام، يستولي عليها المقاتلون، وأحيانا تباع في مؤسسات الدعم الحكومية. وتتزايد التحذيرات الاممية، من شتاء كارثي سيمر على السوريين، في ظل تراجع حجم المساعدات الإنسانية وزيادة الاسعار 35 ضعفاً إلى جانب شح المشتقات النفطية والانقطاعات المتكررة للكهرباء، ما رفع نسبة الفقر إلى أكثر من 90% ووصول عدد المحتاجين لمساعدات عاجلة إلى 13,4 مليون شخص، بحسب تنسيقية الإغاثة بالأمم المتحدة، ويرد الاقتصادي السوري،

مالية، ما بين 50 و100 دولار، لكنها عشوائية وانتقائية على حسب المنظمة المتكفلة بالمخيم، شارحا أنه بالسابق كانت العشوائية والانتقائية تسيطر على آلية وحجم توزيع المساعدات، لكن أخيرا تمت تسمية «إدارة للتنمية» في هيئة تحرير الشام، لضبط المساعدات وتوزيعها. ويضيف عبد الرحمن أنه «لا توجد أي تحضيرات في ما يتعلق بمساعدات الشتاء، لا مشتقات نفطية أو لوازم للمخيمات»، ما يندرج برأيه بإزمة كبيرة كما العام الماضي، «من غرق المخيمات وزيادة المشردين والفقر والجوع». وحول النازحين خارج المخيمات، يؤكد عبد الرحمن أن «الوضع تغير» ولم تعد المنظمات الدولية تتكفل بهم «عدا أسر الشهداء والأرامل» إذ يوجد «مكتب للشهداء» يمول أمميا ومن مساعدات المغتربين السوريين. والحال ينسحب على



(جيسل شلوزر/ جيتي)

توقعت كريستين لاغارد، رئيسة البنك المركزي الأوروبي، عودة إنتاج القطاع الصناعي لمنطقة اليورو (19 دولة)، لما كان عليه قبل الجائحة، بحلول نهاية العام الجاري. وكانت التوقعات السابقة الصادرة عن البنك المركزي الأوروبي، تشير إلى احتمال عودة تعافي منطقة اليورو بحلول النصف الثاني 2022. وذكرت لاغارد في مقابلة مع تلفزيون بلومبيرغ، أن السبب في تفاؤلها بعودة التعافي، يعود إلى حزم التحفيز التي بدأت بضخها دول التكتل اعتبارا من 2020، بالتزامن مع تسريع عمليات التطعيم ضد فيروس كورونا عالميا. واعتبرت لاغارد أن «هناك فجوة بين دول أوروبا الواقعة إلى الشمال، وبين تلك الواقعة في الجنوب، جسر هذه الفجوة أمر هام لإلغاء هذه التفاوتات التي تفاقم في ظل الوباء».

تعافي منطقة اليورو

استئناف الصادرات النفطية لليبية بعد وقف الاعتصامات

طارق اللاس - العربي الجديد

أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط، الخميس، استئناف عمليات تصدير الخام من ميناءي السدرة ورأس لانوف، في منطقة الهلال النفطي وسط البلاد، بعد موافقة مجموعة من الشباب المعتصمين داخل الميناءين على وقف اعتصاماتهم التي استمرت لأيام. وأكدت المؤسسة أن تواصل رئيس المؤسسة، مصطفى صنع الله، بكار أعيان وحكام المنطقة أسفر عن تدخلهم بشكل عاجل لإنهاء الاعتصام، كما تعهدت المؤسسة بقبول الشباب المعتصمين في

برنامج إعداد وتأهيل الخريجين، الذي ستبدأ الإدارة العامة لتنمية الموارد البشرية بالمؤسسة في تنفيذه خلال الفترة المقبلة. وكانت المؤسسة قد أعلنت، الأربعاء، عن استئناف عمليات التصدير عبر ميناء الحريقة النفطي، أقصى شرق البلاد، بعد انتهاء «مجموعة من الشباب اعتصامهم داخل الميناء». وأوضحت المؤسسة أن صنع الله التقى عددا من ممثلي المعتصمين، واستمع «لطلبات الشباب الخريجين المعتصمين، المتمثلة في سعيهم للحصول على فرص عمل مناسبة»، مشددا على حرص المؤسسة

على توفير فرص عمل للشباب، لكنها تتحفظ على الوسيلة التي تم التعبير بها عن مطالبهم» لما لها من عواقب فنية واقتصادية كبيرة على قطاع النفط. وأعلن عدد من الشباب في أكثر من منطقة ليبية الاعتصام ووقف حركة تصدير النفط عبر الموانئ، للمطالبة بحق توظيفهم في قطاع النفط، مشددين على ضمان حقوقهم في نسبة ثابتة من التعيينات الوظيفية التي تصدرها المؤسسة كونهم من أهالي المناطق التي تقع الموانئ النفطية في نطاقها. وتجاوز إنتاج النفط الليبي 1,3 مليون برميل يوميا في معظم عام 2021، لكن انعدام الأمن

والانقسامات السياسية والخلافات بشأن الميزانية تهدد بعرقلة الإنتاج أو وقف الصادرات في مختلف الحقول أو الموانئ. وفي وقت سابق من العام الجاري، أعلنت المؤسسة «حالة القوة القاهرة» على بعض الصادرات بعدما قالت الشركات التابعة لها إنها غير قادرة على مواصلة العمل بسبب نقص التمويل من الميزانية. وتعاني ليبيا من زيادة نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي إلى 270 في المائة، فيما انخفضت احتياطات النقد الأجنبي من 124 مليار دولار في 2012 إلى 38,37 مليار دولار في نهاية العام الماضي.

اقتصاد

اقتصاد الناس

ثقوب سوداء تلتهم معيشة اليمنيين: صراع وتضخم

في المائة من السكان وتاكلت معه نسبيًا العطفة المتوسطة وخاصة شريحة الموظفين المعتمد على مرتبها الحكومي كمصدر رئيس للدخل وارتفعت معدلات البطالة إلى مستويات قاسية.

تدهور متعدد الأقطاب

ولفت الأزمة الإنسانية والمعيشية وتوقف رواتب الموظفين بتخيمه قاتمة على اليمنيين، فقد تدهورت العملية التعليمية وانهارت معظم الخدمات العامة من صحة وكهرباء ومياه، وتوسعت عملية التسول بشكل كبير، وتضخمت عمالة الأطفال، إذ دفعت هذه المعاناة والإسراف المتلاحقة الكثير من الأسر جميع أفرادها إلى سوق العمل خاصة الموازي منه، وتوفر مبالغ مالية أو مؤن غذائية بأي طريقة ممكنة. وفي أول إحاطة لمجلس الأمن وصف المبعوث الأممي الجديد إلى اليمن السعودي، هانس غروندبرغ، الحرب الاقتصادية من جانب كافة الأطراف «الدمرية»، مؤكداً على ضرورة ضمان حرية حركة الناس والسلع من اليمن واليه وفي داخله، ورفع الحصار عن مدينة تعز وفتح مطار صنعاء أمام الحركة التجارية وتخفيف القيود المفروضة على استيراد الوقود والسلع عبر ميناء الحديدة.

في السياق، يرى استاذ الاقتصاد في جامعة صنعاء نبيل ناشر لـ«العربي الجديد»، أن رواتب اليمنيين تعد الدخل الرئيس لأكثر شريحة عاملة في البلاد، باعتبار الحكومة منذ عقود مؤنّقةً لها، وهو ما أدى إلى توقف صرف رواتب نحو 1.2 مليون موظف مدني في اليمن بحلول أسرا يتجاوز عددها أكثر من 7 ملايين فرد، لم يتوقف الأمر عند رواتب الموظفين المدنيين، إذ بدا التشرع في النظام المالي والمؤسسات العامة والقطاع النقدي والمصرفي، واستمر بالتوسع طوال خمس سنوات، ليصل الصراع الاقتصادي والمصرفي بين الأطراف المتناحرة في البلاد إلى ذروته ليساهم في تفجير أكبر أزمة إنسانية على مستوى العالم، ومع انحسار الصراع في هذا الجانب، انكمش النشاط الاقتصادي بآثر من 50 في المائة وفق الإرقام الرسمية، وتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي بحوالي الثلثين مقوماً بالدولار، كما طوى الفقر 80



يعيش اليمنيون أسوأ أيامهم منذ بداية الحرب الدائرة في البلاد قبل أكثر من ستة أعوام. الأزمة الإنسانية تستمر بالتفاقم من إيجاد حلول للتخفيف من وطأتها، في ظل ترد معيشي كبير ومصير مجهول لرواتب الموظفين المنتظمة للعام الخامس على التوالي. هذه الأزمة القاسية، تشكلت ما

صلاء. محمد راجح

انهيار شامل، يطاول مياه وكهرباء وصحة

على مستوى المحافظات، حيث كانت آيين وعند أكثر المحافظات التي يعتمد سكانها المعتمد على المرتب الحكومي والتقاعد، بينما كانت الحديدة والبيضاء أقل المحافظات اعتمادا على الوظائف العامة، وتوصف الحديدة ضمن أشد المحافظات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، والأهل حفا في الوظائف العامة، وهو ما جعلها أكثر المحافظات اليمنية التي يعاني سكانها من الفقر المدقع والبطالة منذ عقود. ويؤكد الباحث الاقتصادي صادق الحميدي، أن الاقتصاد اليمني خضع لسلسلة من عمليات النهب من قبل طرفي الصراع، لتتمويل حربهما وإطالة أمدها بعد مرور ست

سنوات عليها، بدأت بتعويم الوقود وتشكل السوق السوداء وإغلاق ميناء الحديدة، ومن ثم إبرام اتفاق في استوكهولم تضمن إطاراً اقتصادياً خاصاً باستيراد الوقود منها، لحصر رواتب الموظفين وفق صيغة مشتركة تشرف الأمم المتحدة على تنفيذها. لكن وفق حديث الحميدي، تم الاستيلاء على مختلف الإيرادات العامة المتاحة، وفي الوقت الذي أعادت الحكومة اليمنية صرف رواتب الموظفين في مناطق نفوذها التهمها التضخم الشهري، فيما رواتب بعض الدوائر العامة في صنعاء ومناطق شمال اليمن لتفهمها رسوم التحويلات المالية بين المناطق اليمنية والتي تزيد عن 60 في المائة، كما عمد الحوثيون إلى تكوين كادر وتوظيف مواز خاص بهم واتفاق مبالغ عليه تحت سمي «الحافز» أو بدل تغذية.

استيلاء على الإيرادات

وتسبب الصراع المستمر والحصار ببخسائر فادحة لاقتصاد اليمن، الذي تقلص بما يزيد عن النصف منذ بداية الصراع في

مقابلة

صراع وتضخم

المساعدة، ويواجه أكثر من نصف السكان مستويات حادة من انعدام الأمن الغذائي. كما تشير التقديرات إلى أن ما يقارب من 16,5 مليون نسمة من الأشخاص المحتاجين في اليمن يعيشون في مناطق تعتبرها المنظمات الإنسانية مناطق يصعب الوصول إليها بشكل آمن ومستدام بسبب انعدام الأمن والعواقب اللوجستية.

ويلفت الخبير المتخصص في الاقتصاد لـ«العربي الجديد»، إلى انعكاس مختلف هذه الأزمات على المجتمع اليمني، والذي يلاحظ من خلال توسع عدد من الظواهر السلبية مثل التسول وعمالة الأطفال وكبار السن، ويرون مهن شاقة بأجور زهيدة مثل جمع المواد المعدنية والبلاستيكية أهم عمل متاح للكثير من المضرين من الحرب والصراع الدائر وتوقف الرواتب.

كما برز بعض المظاهر الأخرى التي ستؤثر على الاقتصاد الوطني في اليمن بشكل كبير مثل توسع ظاهرة التسرب من التعليم، وهي معقّلة كبيرة وصادمة لسوق العمل ولجميع الأنشطة الاقتصادية والتنموية.

مقابلة

اجرتها **هالة حمزة**

ربط المدير العام لسلطة تنظيم اسواق المال في السودان، شوقي عزمي محمود، بين استرداد البلاده للاموال المنهوبة، وحدوث انسجام بين الفوس السياسية والاهجرة الحكومية



اجرتها **هالة حمزة**

ربط المدير العام لسلطة تنظيم اسواق المال في السودان، شوقي عزمي محمود، بين استرداد البلاده للاموال المنهوبة، وحدوث انسجام بين الفوس السياسية والاهجرة الحكومية

شوقي عزمي محمود

3 شروط لنجاح الحكومة في استرداد الاموال المنهوبة

نواجه بحزم جرائم غسل الاموال وتمويل الارهاب

ما وضعية اسواق المال في السودان اليوم؟

اسواق المال تعتبر حديثة في السودان، فقد بدأ سوق الخرطوم للاوراق المالية نشاطه عام 1995 بمجموعة من شركات المساهمة العامة ويعود من إصدارات الصكوك، وبعد قيام سلطة اسواق المال وممارسة نشاطها فعلياً في مطلع العام الحالي، صدرت اوامر تاسيس «سوق مال المعادن»، ويشمل بورصتي الذهب وسوق المحاصيل الزراعية، ومن المتوقع بدء نشاطهما عقب الانتهاء من تجهيز المقر الخاص بهما وفرز عطاءات لإدخال الأنظمة التقنية اللازمة. ونسعى لتكوين لجان تسيير لكل بورصة لتعابية عمليتها بلام وعوقات و وضع الخطط اللازمة لممارسة نشاطها في أسرع وقت ممكن، ونخطط لافتتاح فروع لهذه البورصات في الاقاليم المنتجة كافة، وأتوقع صدور خريطة تحدد الموعد النهائي على المستثمرين والسودان حاليا صار دولة على المستثمرين ووضع قانون جاذب يجعل من المستثمر الاجنبي خادماً للاقتصاد السوداني من دون الاستحواذ على خيراتها.

هل هناك إحصائية دقيقة عن حجم الذهب المنتج حتى الآن؟

وزارة المالية هي الجهة الممولة لبورصتي الذهب والمحاصيل الزراعية، ولدينا خطط لإطلاق بورصة النقد الاجنبي وبورصة الثروة الحيوانية وبورصة العقارات، وتعمل البورصات ضمن آلية تضمن تدفق العملات الحرة إلى داخل الجهاز المصرفي، وتوئلي مهمة عرض الأسعار العالمية امام جميع المتعاملين في السودان، ليتداول بها، فضلاً عن إنجائها لعمليات تهريب الذهب الذي يطاول 80 في المائة من الكمية المنتجة في السودان، كذلك شكّلت لجنة إعادة النظر في قانون سلطة تنظيم اسواق المال لعام 2016 وإلغاه المواد التي وضعت فيه لخدمة عناصر بعينها في النظام البائد، كذلك سننظر في قانون سوق الخرطوم للاوراق المالية، ليتماشى مع القوانين المشابهة في البورصات ذات الشفافية العالية.

هل تعتقد ان الحكومة ستنجح في استرداد الاموال المنهوبة؟

ستنجح ان كان هناك انسجام كامل بين القوى السياسية المختلفة والأجهزة الحكومية، وفي حال إجراء تعديلات في بعض القوانين وإبعاد بعض العناصر التي اربطت سجلها بعمليات غير صحيحة، عندما فقط يمكننا ان نقول ان الاموال ستنسترد.

المازوت الإيراني فإتهم سيسؤن الحاجة»، ويضيف فياض «لكن الأهم يبقى في استمرارية هذه العملية ومدى تطابقها مع القوانين اللبنانية التي تفرض اجازة استيراد وتحليل البضائع ورسوم وغيرها من الإجراءات والأليات التي لم تنفوز في عملية نقل المازوت الإيراني، حيث إننا لا نعرف الكمية المحددة أو نوعية البضائع التي سيتم استيرادها، وكذلك لا نعرف السعر وبالتالي فإن ما يحصل خارج عن إطار ممارسة التجارة الطبيعية».

ويشدد فياض على أن تكون كل الخطط والقرارات المتخذة لحل أزمة المحروقات في لبنان بعيدة المدى، مشيراً إلى أن الاتجاه بات جدياً نحو رفع الاع من المحروقات بدوره، يقول مدير «معهد الشرق للدراسات الاستراتيجية» سامي نادر، لـ«العربي الجديد»، إنه «على المدى القصير، من الجيد نظراً لأهمية المازوت إلى لبنان لسد حاجات الناس والاقتصاد، خصوصاً أنه يقال إن العبيد سيكونون أفضل من السوق». بيد أن أسئلة كثيرة تطرح في المقابل، وفق نادر، منها: هل هذه العملية ستكون مستدامة؟ وكيف سيتم نقل سوق النفط في لبنان بعد ثلاثة أشهر؟ هل سيبقي السوق

مفتوحاً على المنافسة أم سيكون حزب الله هو المسيطر الوحيد؟ ماذا عن العقوبات الأميركية وتداعياتها على الاقتصاد، وبهذه الحالة من سيستري البضاعة ويعرض نفسه لخطر إدراجها على اللائحة؟ ويشرح «عند نزول الأسعار كثيراً كما هو الحال الآن في المازوت الإيراني، ستواجه الشركات المستوردة الأخرى مشكلات تمهد لخروجها من السوق وسيطرة طرف عليه ليصبح هو المتحكم بالسعر، من هنا أهمية أن يبقى السوق مفتوحاً للمنافسة».

من ناحية القانونيّة، يقول نادر إن كل من يتعاطى مع النفط الإيراني معرض اليوم للعقوبات الأميركية، ولكن في المقابل فإن العقافات مزت عبر الزمن ودام عين الداخل والخارج، ويبدو أن هناك نوعاً من غض النظر، مؤكداً أن لا حصار أصلاً على لبنان، فقط فتح الاعتمادات، وبالتالي فإن الأزمة لن تترك آثاراً خطيرة، وإن كان الضعيف خلال الشهر الصيف، إلا أن المكاسب الكبيرة في المستقبل سباق من العام حافظت على النمو التركيبي بأوروبا. وبحسب التقويم العالمي على سوق سيارات الركاب الأوروبية في يوليو/ تموز الماضي، فقد ارتفعت المبيعات الأميركية بعد أربعة أشهر من النمو المتسارع، مع انخفاض التحويلات الجديدة بنسبة 23,2 بالمئة لتصل إلى 823,94 ألف وحدة. كما انخفضت تسجيلات السيارات بنسبة 19,1 بالمئة على أساس سنوي في أغسطس إلى 622,99 سيارة بتراجع للشهر الثاني على التوالي.

أخبار

مصفاة نفطية عراقية جديدة

قالت وزارة النفط العراقية الخميس إنها وقعت اتفاقاً أولياً مع شركتي سيب السويدية وليمال التركية لبناء مصفأة نפט بطاقة 70 ألف برميل يوميا بالقرب من مدينة الموصل في شمال البلاد، وشرح مسؤولون بوزارة النفط أن المصفأة ستستخدم النفط الخام الثقيل من حقل القيارة النفطي الشمالي لإنتاج الوقود، دون ذكر التكلفة التقديرية للمشروع.



«بريامارك» ستحرم عمليات البيئية 2030

تعددت سلسلة الملابس منخفضة التكلفة «بريامارك» تصنيع ملابس أكثر احتراماً لمطالبات الاستدامة البيئية بحلول سنة 2030. وسط انتقادات متزايدة لصناعة التسبيغ بسبب التلوث الذي تولده. وأعلنت شركة «لوشويتز برينتش فونز» التي تبيع لها «بريامارك»، في بيان سلسلة خطوات أبرزها أن كل ملابسها ستكون مصنعةً من مواد معاد تدويرها أو من مصادر أكثر استدامة، وأنها ستعمل على خفض انبعاثات الكربون إلى النصف، بحلول سنة 2030. وأوضح البيان أن «بريامارك» التي تحسّفت ضمن فئة ما يوصف بالوضة السريعة، ستبادر اعتباراً من سنة 2025 إلى تصنيع ملابس ذات عمر افتراضي أطول، وستضم بدأً من 2027 ثياباً قابلة لإعادة التدوير. وأكدت «بريامارك»، أن جميع العاملين في سلسلةها العالمية للتوريد سيحصلون على أجور لائقة بحلول سنة 2030.

تسريع وحدة تابعة

الانصلاات السعودية

قالت شركة الاتصالات السعودية الخميس إن الشركة العربية لخدمات الإنترنت والاتصالات التابعة لها بصدد جمع 3,6 مليارات ريال (960 مليون دولار) في طرح عام أولي بعدما جرى تسعير الصفقة عند الحد الأقصى للسعر الاسترشادي، وجرى تسعير الطرح العام الأولي للشركة عند 151 ريال للسهم مما يعني ضمنيا أن القيمة السوقية ستكون 4,8 مليارات دولار. وتبيع الاتصالات السعودية حصة 20 في المائة في الطرح العام الأولي، وذكر

بيان الشركة أن طلبات الاكتتاب فاقت العرض 130 مرة بعد انتهاء، بناءً سجل الأوامر. كانت الشركة أعلنت في وقت سابق عن خططها لبيع 24 مليون سهم بسعر استرشادي بين 136 و 151 ريالاً للسهم.

الطلب يرتفع على السيارات في أوروبا

ارتفع الطلب على السيارات الجديدة في الاتحاد الأوروبي خلال الأشهر الثمانية الأولى من 2021، بنسبة 11,2 في المائة على أساس سنوي، مع التعافي تدريجياً من تداعيات



الزينة عطايا (محمد محمود/ Getty)

سوق الصل

زيادة منحة البطالة تثير جدلاً في الجزائر

رفع الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون منحة البطالة 180 في المائة، ما أثار ردود فعل متضاربة بين مرخب بالخطوة، ورفض لدفع العائلات بدلا من توفير الوظائف

الجزائر - حمزة كحل

قرر الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، في قرار مفاجئ ومن دون استشارة الحكومة، رفع منحة البطالة 180 في المائة، من 3 آلاف دينار (23 دولاراً) إلى 8 آلاف دينار (61 دولاراً) شهرياً، مع تعديل شروط الاستفادة من منحة البطالة من 1994، واضطرت الحكومة لتعديلها بعد المرات، مع انهيار الدينام الجزائري، وتراجع القدرة الشرائية. لتستقر سنة 2004 عند 3 آلاف دينار. وشرح عبد القادر بخيتي مدير فرعي في

السلطات، لجذب أكبر شريحة من المجتمع وهي الشباب، الذين يتطلون من 70 إلى 80 في المائة من مجمل الشعب الجزائري وفق آخر الدراسات بانكثر من 42 مليون نسمة. وفتح الرئيس تبون ملف منحة البطالة، الذي ظل مغلقاً لعقود، في اجتماعه مع الحكومة، في 12 سبتمبر/أيلول، حيث أمر بالاعتماد على أربعة معايير لتمكين الشباب من الاستفادة من منحة البطالة، من خلال تحديد السن الأقصى لطالبي الشغل المتجددين المؤهلين للاستفادة من منحة البطالة، وفق معايير معقولة وموضوعية، بالنظر لبطء وتيرة الاستثمارات الخالفة مناصب العمل والركود الاقتصادي الناتج عن جائحة كورونا.

كما دعا تبون الحكومة لاستحداث نظام مراقبة فعال على البطالة الوطنية للبطالين رفع منحة البطالة لـ180 في المائة، من 3 آلاف دينار (23 دولاراً) إلى 8 آلاف دينار (61 دولاراً) شهرياً، وكانت الجزائر قد اعتمدت منحة البطالة سنة 1994، واضطرت الحكومة لتعديلها بعد المرات، مع انهيار الدينام الجزائري، وتراجع القدرة الشرائية. يبحث عن منصب شغل خاصة في الولايات الجنوبية النقطية، و يلاحت عن منحة لا

تتعدى 8 آلاف دينار، أي 40 في المائة من تعطي مصاريف أسوة لشباب». واعتبر أنها «خطوة سياسية ومناورة من السلطة لكسب الشباب الذي أصبح يعرّف من الحياة السياسية والانتخابات، وبات أكبر همه البحث عن زورق يهاجر به إلى



الزينة عطايا (محمد محمود/ Getty)

الضفة الأخرى من المتوسط»، وأضاف لـ«العربي الجديد»، أن «المنظمة تطالب بفتح قنوات الحوار مع الحكومة لوضع البات توظيف ناجحة وبعث الاقتصاد، إذ إن الشاب الجزائري لا يبحث عن «صدقة» من السلطة، بل يبحث عن عمل يسلم له بالعيش الكريم».

تقرير

مخاوف توابك دخول مازوت إيران إلى لبنان

بيروت. رينا الجلال

وصلت صهاريج المازوت الإيراني تباها، الخميس، إلى القرى والبلدات اللبنانية القادمة من سورية، بعدما حملت المادة الحيوية من الباخرة الإيرانية الراسية في ميناء بانجاس، على أن تتولى عملية التسلّم والنقل والتوزيع محطات الأمانة التابعة لـ«حزب الله» والمرجحة على لائحة العقوبات الأمريكية. ويؤكد مدير شركة «الأمانة» للمحروقات اسماعية علق، لـ«العربي الجديد»، أن المازوت عبرها إلى الخزانات التابعة للشرطة، حيث سنبدا بعدها عملية التوزيع التي تستعمل كافة المناطق اللبنانية». ويلفت علق إلى أن الفئات المشمولة بالعملية سبق أن أعلن عنها الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله في إطار تسعين، الأوب التي في سياق الهبة والثاني عن طريق المبع للوساطة الشباب وللاقرار، حيث سياسية أكثر منها اجتماعية.

وقال عضو اللجنة الجزائرية للدفاع عن حقوق العمال في مؤتمر في الجزائر، يبحث عن منصب شغل خاصة في الولايات الجنوبية النقطية، و يلاحت عن منحة لا

اقتصاد

مال وسياسة

تتجه ألمانيا نحو تحولات سياسية رئيسية خلال أيام، خاصة في علاقاتها مع روسيا. وتحسم انتخابات 26 سبتمبر فترة حكم المستشارة ميركل التي تمكنت من إيجاد توازن بين علاقات برلين مع كل من موسكو وواشنطن

ماذا بعد ميركل؟

تساؤلات حول مستقبل العلاقات الاقتصادية بين موسكو وبرلين

برلين ـ ناصر السهلي



بينما تختتم المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل حياتها السياسية تثار تساؤلات حول مستقبل العلاقات المستقبلية بين موسكو وبرلين وخلال 16 عاماً في الحكم نجحت ميركل مع روسيا، كان أهمها ائتمام مشروع السيل الشمالي 2، لمضاعفة إمداد الغاز الروسي رغم العقبات السياسية، الداخلية والخارجية، وعدم رضا واشنطن عن المشروع لكن يبقى السؤال: كيف تسير العلاقة بين البلدين بعد رحيل ميركل؟ خلال شهر أكتوبر المقبل من المخطط تشغيل «السيل الشمالي 2»، أو «نوردسترجم 2» وبدء الضخ التجريبي للمياهات الأستبار المكعبة من الغاز الروسي في شرايين الصناعات الألمانية ونحو غرب أوروبا في وقت لاحق من العام الحالي، وذلك بعد نحو 6 سنوات من بداية المشروع الذي تعرض للكثير من العقبات، خاصة خلال مفاوضات سروره ببحر البلطيق، وفرص الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب عقوبات

عزلت اكتماله. وبرزوغ فجر 26 سبتمبر/أيلول الجاري سيصحو الشعب الألماني على مستشار وبرلمان جديدين في برلين، وليس بالضرورة وصول شخصية تشبه ميركل في ثقافتها ولغتها الروسيتين. ورغم الضجة التي أثارت حول مشروع

خط الغاز الروسي، إلا أنه لا يخفى بتأيد في ألمانيا، وحسب استطلاعات مؤسسة «فورسا» لا يحظى «السيل الشمالي 2» بتأييد أغلبية نحو نصف الشارع الألماني، إذ إن نحو 52% فقط يؤيدونه. وفي عموم بنظرة سلبية جداً بين 70% من الألمان، حيث يراه فقط 14% «رئيساً ديمقراطياً» والأغلبية من أصحاب النظرة الإيجابية من سكان ألمانيا الديمقراطية السابقة التي كانت جزءاً من الإمبراطورية السوفياتية. وفي ما يتعلق بقرص عقوبات اقتصادية على روسيا بسبب الأزمة والتدخل الروسي في أوكرانيا يؤيد 63% من ناخبي ألمانيا تشديدھا، ولم يعبر أكثر من 25% عن رغبتهم بتقوية علاقة الثابنتين الاقتصادية، وخصوصاً بين سكان غرب البلاد. ومنذ أن انطلق مشروع «السيل الشمالي 2» راهن بوتين، على تعزيز دور موسكو كعورر رئيس للطاقة إلى ألمانيا، بما ترتب على ذلك من توسيع العلاقة مع المناورة السياسية، ومن ناحية أخرى يسمح لها بقطع إمدادات الغاز عبر أوكرانيا، واستخدام ذلك مزيد من النفوذ والضغط على ساسة كييف. بالنسبة لميركل، فإن البعد التجاري للمشروع الغازي كان هو الأهم، فيما الجيل الجديد من السياسيين في برلين ممن يتفقون مع تحولات غربية

أوسع من التجارة، ويفتح ذلك استعدادهم لنقل الغاز بسعر متدن من ألمانيا إلى أوكرانيا عبر وارسو، لقطع الطريق على رغبة بوتين باستخدام الطاقة كوسيلة ضغط سياسية على كييف ووارسو، ونجحاً لتوتر العلاقة مع الحليف الأمريكي المشتكك بتعميق العلاقة التجارية بين الطرفين والمقدرة بنحو 45 مليار دولار. ولحظ خبراء أن المستشار الألماني السابق، غيرهارد شرويدر، لعب دوراً فاعلاً في تطوير العلاقة الروسية الألمانية باحتلاله عضوية في مجالس إدارة واستشارات في عدد من الشركات الروسية، وأهمها «روستفت» المملوكة للدولة الروسية، وبالأخص حماسته لمشروع «السيل الشمالي 2»، كاستثمار مؤثر في إقناع الألمان بأهميته بلبلدهم. ورغم تعرضه لكثير من النقد،

ووصل إلى الاتهام بأنه تحول إلى «عميل للمصالح الروسية» في الغرب لم يتراجع شرويدر عن علاقته الوثيقة ببطقة الأعمال المحيطة بحكام الكرملين. ورغم ذلك، فإن بداية عهد جديد في برلين يمكن أن تشكل علامة فارقة بين حقبتين في علاقة الطرفين الروسي الألماني بسبب التأثير المباشر للمستشارة الألمانية في احتواء الشكوك الألمانية بأدوار روسيا، وخصوصاً بعد تولي أخيراً التداخلات والشؤون الداخلية وإقامة الكرملين علاقات «متوهجة» مع طبقات رجال أعمال في شرق البلاد، وامتثال معارضين على أراضيها من خلال عملاء الاستخبارات الروسية. ويرى محللون أن هناك مخاطر في أن يصبح هدف مشروع الغاز الروسي جزءاً من الماضي بعد زهاب ميركل من



السلطة، وفقاً لرؤية أستاذ كلية الأعمال في كوبنهاغن، بول فريزير كبير، «الذي يرى أن المشروع الذي يعود جذوره إلى ما قبل ضم جزيرة القرم والتدخل الروسي في شرق أوكرانيا لدعم المتمردين ربما يصبح من ملفات الماضي لنجاحه الهدف الروسي هذا المشروع. وبإحلاظ أن موقف اليسار الأوروبي، وخصوصاً حزب «الخضر»، المضرب في العلاقة التجارية المتميزة مع الاتحاد الساسي الألمان، الأذومين بتوجهات رأي عام غير مرتاح لتعقارب بلازمهم مع ساسة الكرملين الحاليين، ترى فيه أيضاً من جانبها مدبرة مركز أبحاث «أسين» الألماني، ستوروي أنثكا ميلدتر، التغيير السياسي في معظم دول أوروبا، وبقا مشروع سياسي لحزبها، إن بلازمها «لا تحتاج إلى خط أنابيب الغاز، ليس مع ساسة الكرملين، بل لأسباب تتعلق بالسياسة الأوروبية». ويحد تحالف أوروبا بشأن مشروع «السيل الشمالي 2»

شهر الصلة بين موسكو وبرلين

يشارف على

النهاية (جيتاك)

كليبتيك/Getty)

براهن بوتين على تعزيز دور موسكو كمورد رئيس للطاقة إلى ألمانيا

(حزب ميركل) ويسار الوسط الاجتماعي الديمقراطي) تحت ضغوط الرأي العام وفي موقف الدفاع عن العلاقة مع روسيا، وتقديم حجج من بينها تعزيز تنافسية الشركات الألمانية.

ومع انتهاء فترة جيل الحرب الباردة ويصحو الجيل الجديد، الذي يملأه المبتطلعون إلى ربط مصالح بلازمهم بالتحوط الأخضر والاهتمام بتأثيرات التغييرات المناخية، وهو ما يمنح الشابة بربونك من الخضر جماهيرية أكثر في قطاعات المستقبلية من مرشح المستشارية المحافظ زيمين لأشنت (60 عاماً) ومن يسار الوسط أولاف شولتز (63 عاماً) رغم أنهما الأوفر حظاً لخلافة ميركل في منصبها، إلا أنهما يقدان أيضاً نفوذ جيل ما بعد الحرب في سياسات برلين. ويرى مراقبون في شأن علاقة موسكو وبرلين أنه مهما كان لون المستشار القادم، فإنه لا يمكن تجاهل الجيل الجديد الذي تخرج من احتياض واحتلال لأراض روسية، كبير استنجه ساسة الحرب الماردة للتصالح مع موسكو، وهو ما أقدم عليه بشكل واضح المستشار الفيلبي برانت في سبعينيات القرن الماضي. وحتى موسكو بانت تستشعر خطر تغير الأجيال في ألمانيا على مصالحتها ونفوذها، إذ اعترفت الأخيرة الروسية في الشأن الألماني بمعهد الاقتصاد الدولي في موسكو، ماريبا خوروليسكايا، للمصحافة الألمانية بأن «الوقت يعمل ضدنا من منظور طويل الأمد، ولا يستعنا إلا القليل من أن تصبح روسيا أقل اهتماماً عند اللقيل من أن تصبح روسيا سناً وهؤلاء الذين يهتمون بتوجهات الراي العام». وتقدر خورولسكايا، أن «الفاعلين السياسيين الذين يتحدثون لصالح الإبقاء على عناصر السياسة الألمانية المتجهة نحو موسكو بإيجابية يعادرون المسرح رديجياً، ولا يتم إلقاء بعمل كافٍ لإجراء اتصالات مع الجيل الجديد». وبالتالي، فإن الاتهامات لجيل الشباب الألماني (من بين 83 مليون نسمة) ليست كسافة لنجاحه إيلاء العلاقة بموسكو مرتبة مقدمة في يومياتهم، بل لدى أحد خبراء السياسات في مركز بحث «ساوس ريسن» في هامبورغ، ديريك مستفثن، أن هذا الجيل يرى أن «ألمانيا يجب أن تصبح درعاً وقياً لأوروبا من العدوان الروسي».

أسعار الغاز ترتفع 108%: قلق أوروبي

لندن ـ العربىة الجديد

ربما تضطر الدول الأوروبية لدفع أسعار الطبيعي في أوروبا منذ بداية العام وسط نقص ضخم من الشحنات الجديدة من الغاز المسال وذكر المصرف الاستثماري الأمريكي اسس الخميس، أن ارتفاع الأسعار في أسواق الطاقة الأوروبية يبرز مخاطر انقطاع التيار الكهربائي في الشتاء المقبل، مما يعزز سياسة مقلقة في معظم دول أوروبا، وفقاً لخبراء وقال الاقتصاديون إنجيل تلافيرا والخبير في الشؤون الأوروبية من مؤسسة «أوفسكودر إنكوتومكس» في تعليق بشأن الغضب الأوروبي من ارتفاع كلف الكهرباء، إن الناس يشعرون بالضغط المالي في معيشتهم في إسبانيا، ولكن ليست إسبانيا وحدها التي تعيش أزمة كهرباء وإنما العديد من دول أوروبا والعالم ستعاني من الأزمة خلال الشهور المقبلة».

من جانبه توقع مصرف غولدمان ساكس، أن تكون أسعار الكهرباء في أوروبا خلال فترة الشتاء وحسب نشرة (أويل برايس» فقد تضاعفت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا منذ بداية العام وسط نقص ضخم من الشحنات الجديدة من الغاز المسال وذكر المصرف الاستثماري الأمريكي اسس الخميس، أن ارتفاع الأسعار في أسواق الطاقة الأوروبية يبرز مخاطر انقطاع التيار الكهربائي في الشتاء المقبل، مما يعزز سياسة مقلقة في معظم دول أوروبا، وفقاً لخبراء وقال الاقتصاديون إنجيل تلافيرا والخبير في الشؤون الأوروبية من مؤسسة «أوفسكودر إنكوتومكس» في تعليق بشأن الغضب الأوروبي من ارتفاع أسعار الغاز، أن ذلك سيجب تعديلات في العرض والطلب



روسيا وضارت صادرات الغاز عبر الأنابيب أوروبا (getty)

رواية

حكومة لبنان الجديدة والاستحقاقات الداهمة على نور

بعد نحو شهر ونصف الشهر على تكليف نجيب ميقاتي بتشكيل الحكومة اللبنانية تمكّن الرئيس المكلف أخيراً من التوصل إلى تفاهم مع رئيس الجمهورية وأبرز القوى السياسية التي سنته على هذه التشكيلة.

وبذلك تحظى ميقاتي التحدي الأبرز الذي واجه ولادة الحكومة. خصوصاً أن سلفه في التكليف سعد الحريري أمضى نحو تسعة أشهر بعد تكليفه بتشكيل الحكومة دون أن يتمكن من إنجاز هذا التفاهم ما أقصى إلى اعتاراه عن هذه المهمة. مهّد هذا التطوّز لإصدار مراسيم تأليف الحكومة يوم الجمعة الماضي حاملة توقيع عيون وميقاتي، فيما باتت الحكومة التتلف في المجلس النيابي بحكم المضمون، بالنظر إلى طبيعة الائتلاف السياسي الواسع الذي توافق على هذه التشكيلة.

وهكذا أصبح من الأكيد أننا أمام حكومة ستنتمكّن في القريب العاجل من ممارسة صلاحياتها التنفيذية الكاملة، بعد مرور سنة وشهر على استقالة الحكومة السابقة، والتي استمرّت طوال هذه الفترة بالمعلم ضمن حدود تصريف الأعمال الضيّقة جداً. كل هذه التطوّرات تفتح الباب أمام تلمّس أبرز الاستحقاقات الماليّة والاقتصادية الداهمة التي ستواجه هذه الحكومة فور نيلها الثقة وبدء الوزراء بممارسة أعمالهم، خصوصاً أن المهلة المتاحة للحسم في بعض الملفات باتت تُقاس بالأيام العديدة. وفي الوقت نفسه، تفتح هذه التطورات باب التكهّن بوجهة هذه الحكومة الاقتصادية والمقاربات التي ستعتمدها في وجه هذه الاستحقاقات. وهو ما سيجحد عملياً طبيعة الفئات الاجتماعية التي ستتحلّل كلفة التصحيح المالي.

الملف الأوّل الذي سيفرض نفسه على حكومة ميقاتي في أولى أيامها، سيكون ملف الخروج من مرحلة دعم المواد الأساسية بشكل منظم ومدروس، ففي نهاية الأسبوع الماضي، توقّف مصرف لبنان عن فتح الاعتمادات لاستيراد المحروقات على أنواعها، وسط أنباء، عن نفاذ السيولة التي تم تخصيصها بقيمة 225 مليون دولار من ميزانية الحكومة لدعم استيراد هذه المواد، بشكل مؤقت وكمرحلة انتقاليّة قبل رفع الدعم التام.

مع الإشارة إلى أن هذه المرحلة الانتقاليّة جات أساساً بعد إعلان المصرف المركزي في شهر آب/أغسطس الماضي وقف تمويل استيراد المحروقات وفق أسعار الصرف المدعومة من احتياطاته، بعد استنفاد احتياطات العملة الأجنبية القابلة للاستخدام في هذه العمليات. من الناحية العمليّة سيعلن وقف الدعم خلال الأيام المقبلة استيراد المحروقات وبيعها في السوق وفقاً للسعر الفعلي في السوق، ما سيؤدّي إلى ارتفاع أسعارها والعملّة المحليّة بنحو الضعف على أقلّ تقدير، كون سعر الصرف يعتمد حالياً لبيع هذه المواد في السوق بقراب نصف سعر الصرف الفعلي في السوق الموازية لهذا سبب، ستواجه الحكومة الجديدة خلال فترة قصيرة جداً ارتدادات هذا التطوّز على المستوى العيشي والاجتماعي، وعلى مستويات تحضّم الأسعار، كون كلفة شراء المحروقات ستؤثّر تلقائياً على أسعار كافة الخدمات والسلع الأخرى في الأسواق. وهذه المسألة ستؤثّر بدورها على قدرة القيمين الشرائيّة ونسبة الفقر، منهم، في حين أن نحو 82% من السكان باتوا يعيشون أساساً على فقر متعدد الأبعاد وفقاً لتقديرات الإسكوا.

أما الإشكاليّة الأهم أمام الحكومة، فسكون التقييدات التقنيّة التي ستصاحب هذا التطوّز. فصعيبة الدعم السابقة اعتمدت على احتياطات مصرف لبنان لتأمين الدولارات المطلوبة لاستيراد المحروقات وفق سعر صرف مدعوم، أما اليوم، فإنّة الطلب على هذه الدولارات إلى السوق الموازية وحدها ستؤدّي إلى المزيد من انهياره في سعر صرف الليرة.

في المقابل، مازالت منضّمة مصرف لبنان المخصّصة للتداول بالعملة الأجنبية غير قادرة على استيعاب هذا النوع من الطلب الضخم على الدولارات، بالنظر إلى حجم عملياتها المحدود.

وهذه الإشكاليّة ترتبط بدورها بعدم وجود أي رؤية لكيفيّة الخروج من مرحلة أسعار الصرف المتعدّدة، بما فيها تلك المعتمّدة لاستيراد السلع بأسعار صرف مدعومة.

وبما أن الخروج من مرحلة دعم الاستيراد قد فرض نفسه كأمر واقع اليوم، فعلى حكومة ميقاتي أن تتكوّن خلال فترة قصيرة تتصوّراً ما لكيفيّة التعامل مع ملف قروض أسعار الصرف وتدعمها، بالتنسيق مع المصرف المركزي، وكجزء من رؤية ماليّة أشمل تكفل التعامل مع الارتدادات العيشيّة لإلغاء أسعار الصرف المدعومة.

على أي حال، بقودنا الحديث عن رفع الدعم عن الاستيراد إلى آليات الدعم البديلة، والتي يفترض أن تكون البعاطة التمييزيّة أبرزها، لكنّ هذه البعاطة ورغم تحضير النسخة المخصّصة لتلقي طلباتها، ستحتاج من الحكومة المقبلة إلى خطوات عمليّة لتفعيلها، وتحديداً على مستوى تأمين التمويل لها. فالوصول على جزء من التمويل من البنك الدولي عبر إعادة تخصيص قروض كانت منوّحة لغايات أخرى، سيستلزم مسارا معيّنا من التفاوض حول آليات عمل البعاطة ومعايير الشفافيّة المعتمدة لنحها.

أما الخطوة الأهم، والتي يفترض أن تباير الحكومة إلى القيام بها فور نيلها الثقة، فهي إعادة إطلاق العمل على خطة التعافي الماليّة الشاملة، فهذه الخطة هي وحدها ما يمكن أن يمثّل أرضيّة يمكن الدخول على أساسها في المفاوضات مع صندوق النقد عن جديد، ومن ثمّ التوجّه نحو الدائنين الأجانب للتفاهم على إعادة هيكلّة الدين السياديّة وفق آجال وفوائد جديدة، وفي ظل فقدان الثقة على المستوى الدولي بإدارة الأزمة، من الصعب الحصول على أي دعم ماليّ خارجي وازن دون هبة النوع من الخطط التي تضغط لإيقاع تعاطي السلطة مع تداعيات الانهيار.

أخيراً، يبرز إلى الواجهة ملف التديق الجنائي في المصرف المركزي، والذي يفترض أن يمثّل اللادة التي يمكن من خلالها تشريح ميّزاتيات المصرف، وفهم حجم الفساد الموجودة فيها، بالإضافة إلى أسباب هذه الخسائر والأضرار السيولة عنها.

وحلال الأسابيع الماضية، اتّزجت حكومة تصريف الأعمال جميع الخطرات البيروقراطيّة المطلوبة قبل مباشرة عمل التدقيق، بما فيها توقيع العقود، وتذليل العقبات التي عزّلت هذا الملف في السابق. وبالتالي، فمن المرتقب أن تكون جميع الظروف مهيّأة لبدء عمل الشركة المكلفة بإجراء هذا التدقيق خلال الأيام المقبلة.